الأمم المتحدة E

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
LIMITED

E/CN.4/1994/L.102
4 March 1994
ARABIC
Original : ENGLISH

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الخمسون
البند ١٢ من جدول الأعمال

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم ، مع الإشارة بصفة خاصّة الى البلدان والاقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والاقاليم التابعة

الاتحاد الروسي ، اثيوبيا* ، باكستان ، البرازيل ، بربادوس ، البرتغال* ، توغو ، تونس ، الجزائر* ، جمهورية تنزانيا المتحدة* ، الجمهورية العربية السورية ، زامبيا ، زمبابوي ، السنغال* ، السودان ، غامبيا ، غانا* ، غينيا الاستوائية ، غينيا - بيساو ، فييت نام* ، الكاميرون ، كينيا ، مدغشقر* ، ملاوي ، موريتانيا ، نيجيريا ، الهند: مشروع قرار

حالة حقوق الانسان في انغولا

إن لجنة حقوق الانسان ،

إذ تسترشد بالمبادئ المكرّسة في ميثاق الامم المتحدة ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان ،

---

* وفقاً للفقرة ٣ من المادة ٦٩ من النظام الداخلي للجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

وإذ تشير الى إعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الانسان واذ تلاحظ القرار المتعلق بالحالة في انغولا الذي اعتمده مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية التاسعة والخمسين ،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء خطورة الحالة الانسانية ، والتردي الخطير لحقوق الانسان وتدمير الهياكل الاساسية نتيجة لاستمرار الاعمال الحربية في انغولا ،

وإذ تشير الى قرارات مجلس الامن ذات الصلة واذ تشدد على الاهمية التي توليها لقبول الاتحاد الوطني للاستقلال التام لانغولا (يونيتا) ، دون تحفظ ، كما طلبه مجلس الامن ، نتائج الانتخابات الديمقراطية التي أجريت في ٢٩ و٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ تحت اشراف الامم المتحدة ، ولتقيّدها التام باتفاقات السلم وبقرارات مجلس الامن ذات الصلة ،

وإذ تلاحظ أن الدستور الانغولي يكفل الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحريات الاساسية في أنغولا وإذ تشدد على ضرورة تنفيذ الدستور على النحو التام ،

وإذ ترحب بالمفاوضات المباشرة المتواصلة في لوساكا تحت رعاية الامم المتحدة ، والجهود المبذولة باستمرار من قبل حكومة انغولا ويونيتا للتوصل الى تسوية متفاوض عليها ،

وإذ تثني على جهود الامين العام وممثلته الخاصة الرامية الى التبكير بتسوية الأزمة الانغولية من خلال التفاوض في اطار اتفاقات السلم وقرارات مجلس الامن ذات الصلة ،

١ - تؤيّد بقوة عملية تحقيق الديمقراطية في انغولا وتشجع حكومة انغولا على السعي لتعزيز وحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية على النحو التام في أنغولا ؛

٢ - تشجع حكومة انغولا على الاستعانة بالخدمات الاستشارية وبرنامج المساعدة التقنية لمركز حقوق الانسان وترجو من هذا المركز أن يستجيب لما يطلب منه ؛

٣ - تعيد تأكيد تأييدها للمفاوضات المباشرة الجارية في لوساكا وتثني على حكومة زامبيا لاستضافتها هذه المفاوضات ؛

٤ - تشدد على أهمية المسارعة بالتوصل الى تسوية متفاوض عليها وتدعو كلا الطرفين ولا سيما يونيتا ، الى التقيد بالالتزامات التي سبق أن تعهدا بها أثناء المحادثات التي جرت في لوساكا ، وتحثهما على توخّي أقصى قدر من الانضباط وعلى أن يوقفا فورا كل الأعمال العسكرية منعا للمزيد من انتهاكات حقوق الانسان ، ومعاناة السكان المدنيين في انغولا ، والضرر اللاحق بالهياكل الاساسية الاقتصادية والاجتماعية في انغولا ؛

٥ - تؤيد جهود الأمين العام وممثلته الخاصّة الرامية الى التبكير بتسوية الأزمة الانغولية من خلال التفاوض في اطار اتفاقات السلم وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ؛

٦ - تناشد بقوة كافة الدول الاعضاء ، ووكالات الأمم المتحدة ، والمنظمات غير الحكومية تأييد الجهود الجارية التي يبذلها الأمين العام لتنفيذ خطة المساعدة الانسانية العاجلة ؛

٧ - تقرر النظر في هذه المسألة في دورتها الحادية والخمسين في اطار بند جدول الأعمال الذي عنوانه "الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الانسان" .

- - - - -